Comprehensive Journal of Science
Volume (9), Issue (36), (Sept 2025)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد(9) العدد (36) (سبتمبر 2025)
ردمد: 3014-6266

حاضنات الاعمال الخاصة ودورها في تطوير بيئة ريادة الاعمال في ليبيا

حسن سعد أحمد الاوجلي
الهيئة الليبية للبحث العلمي
hsnlawgaly@yahoo.com
hsnlawgaly@aonsrt.ly

تاريخ الاستلام2025/8/10 –تاريخ المراجعة: 2025/9/11– تاريخ القبول: 2025/9/19– تاريخ للنشر: 27/ 9/ 2025

الملخص :

يحاول هذا البحث توضيح مفهوم حاضنات الأعمال وتطورها التاريخي ، ومقومات إنشائها ونجاحها ، وأسباب إخفاقها . بالإضافة إلى ذلك ، أثرت المزايا والإعفاءات الممنوحة لحاضنات الأعمال بشكل إيجابي على العديد من الاقتصادات ، حيث أن هذا الامتياز يمثل أداة لدول العالم للتأثير على القطاعات والمجالات الأخرى المرتبطة بأنشطة حاضنات الأعمال لتحسين وضعها الاقتصادي وإحداث تنمية طالت عديد المجالات الأخرى المصاحبة لنشاط حاضنات الاعمال . فضلا عن أنها حاضنات الأعمال أصبحت الآن مصدراً حقيقياً لدخل الدولة والعملة الصعبة ، وساهمت بشكل كبير في خفض معدلات البطالة وخلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة . وقد مكنت جميع هذه التسهيلات والميزات حاضنات الأعمال من أن تكون بيئة جذابة وشجعت العديد من المستثمرين على الاستثمار في هذا المجال وأصبحت موطن يلجأ إليه المستثمرين لتحقيق جملة من الأهداف والفوائد . وحاضنة بناء لريادة الأعمال (BBI) كنموذج عن حاضنات الأعمال ، مكنتها التشريعات المنظمة لعملها من توفر العديد من المزايا والتسهيلات .

أجرت حاضنة بناء لريادة الاعمال ، عدة دراسات اقتصادية من خلال مؤسسات خبراء دولية ، أظهرت نتائج مشجعة .

خلصت هذا البحث إلى عدد من النتائج والتوصيات التي يمكن الاعتماد عليها في إعطاء حاضنات الأعمال بشكل عام الأهمية والدور الذي تستحقه ، بناء على عوامل النجاح المتاحة الحالية وتحقيقها كبيئة جذابة للاستثمار.

الكلمات الافتتاحية : حاضنات الاعمال ، ريادة الاعمال ، المشاريع الصغيرة والناشئة ، حاضنة بناء لريادة الاعمال.

Abstract

This research attempts to clarify the concept of Business incubatorne and their historical development, the elements of their establishment and success, and the reasons for their success. This research could lead to a non-successful story. In addition, the advantages and exemptions granted to Business incubatornes have influenced many economies positively, as this privilege serves as a tool for countries impacting other sectors and fields associated with the activities of Business incubatornes. The Business incubatornes are now a real source of the country's income and hard currency, and have significantly contributed to reducing unemployment rates and creating direct and indirect jobs. All these facilities and features have enabled the Business incubatornes to be an attractive environment and have encouraged many investors to invest in this field Bina Business incubatorne (BBI), as a model among those Business incubatornes, has benefited from the regulations that regulate its activities, as there are many advantages. BBI has conducted several economic studies through international expert houses, which showed encouraging results towards.

This research concluded with a number of results and recommendations that can be relied upon in giving the Business incubatornes in general the role and importance based on the current success factors and the achievement of it as an attractive environment for investment.

مقدمة :

تؤكد تجارب التنمية فى العديد من البلدان خاصة النامية ، أن الاعتماد على مصدر وحيد للدخل أمر محفوف بالمخاطر ، ولا يمكن له استيعاب المتغيرات المحلية والدولية أو الاستئناس به كسد منيع لأي اختلال في اقتصاديات الدول بل أصبح عائق في تنميتها ، ومن هذا المنطلق برزت أهمية حاضنات الاعمال كإحدى الأدوات الفاعلة في هيكل اقتصاد العديد من الدول لما لها من القدرة على التأقلم واستيعاب الكثير من المتغيرات المحيطة محلياً فضلا عن أنها مصدر حقيقي مباشر للدخل بما يوفره مناخها الاستثماري من بيئة جاذبة لتوطين العديد من المشروعات .

كل ذلك نابع من خصوصية حاضنات الاعمال وتشريعاتها الخاصة ، الأمر الذي جعلها تتربع على قائمة الأنماط الاقتصادية الأكثر تأثيرا في تحقيق النمو والاستقرار وإسهاما في الناتج المحلي الإجمالي للدول المضيفة من خلال احتضانها لعديد المشروعات الاقتصادية باختلاف أنواعها وإحجامها .

لا شك إن لهذه الخصوصية ما يميزها عن غيرها من الأنماط الاقتصادية الموجودة ، حيث بالإمكان الاستفادة منها كحاضنة لقيام العديد من مشاريع ريادة الاعمال ، وخاصة المشاريع الصغرى ومتناهية الصغر ، وتتمثل هذه الخصوصية فيما يتاح لحاضنات الاعمال من أطر تشريعية وتنظيمية تجعل منها بيئة جاذبة للاستثمار المباشر لتحررها من بعض القيود التي تمثل ملاذا للمستثمر المحلي اولاً ، والأجنبي ثانياً ، بعيدا عن التعقيدات والبيروقراطية الإدارية وأكثر انفتاحاً على العالم .

وفي ضل الانفتاح الاقتصادي اليوم شهد العالم خلال العقود الأخيرة تنامي ظاهرة إنشاء حاضنات ريادة الاعمال كأحد الأدوات الاقتصادية الرئيسية والفاعلة في إحداث الاندماج العالمي وتحقيق مجموعة من الأهداف المنشودة للدول المضيفة ، ولا شك أن نجاح هذه الظاهرة وتحقيق أهدافها يعتمد بشكل اساسي على توفر العديد من العوامل والأسس اللازمة لإنشائها ونجاحها وبما يمكنها من لعب دورها الأساسي في تحقيق الهدف من إنشاءها وإحداث التنمية الشاملة .

لعل واقع الحال الذي يشهد تعقيدات عديدة تحد من التوسع في إقامة المشاريع الصغرى والمتوسطة وبالتالي الحد من تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة التي أساسها هذه المشروعات وأهم ركائزها مما يجعل من حاضنات ريادة الاعمال ملاذا آمنا وأداة من الأدوات المهمة التي بالإمكان الاعتماد عليها كنقطة جذب واحتضان ونهوض لهذه المشروعات باختلاف أنواعها ويجعل من الأهمية بمكان الاهتمام بمجال حاضنات ريادة الاعمال وتنميتها ونشر ثقافتها .

مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث في عدم تفهم أهمية ودور حاضنات ريادة الاعمال الخاصة في جذب الاستثمار وتوطين المشاريع الصغرى ومتناهية الصغر ، بما توفره خصوصيتها المنبثقة من التشريعات المنظمة لعملها وتوفر العديد من المزايا والإعفاءات وسهولة الإجراءات وعدم الاستفادة من الموارد الطبيعة المتاحة في ليبيا والتي على رأسها الموقع الجغرافي لتبني هذا النمط الاقتصادي وتوفر العديد من عوامل النجاح ، ومن هذا المنطلق يمكن صياغة المشكلة في التساؤل التالي:

ما هو الدور الذي تقوم به حاضنات ريادة الاعمال في النهوض وتطوير ريادة الاعمال والمشاريع الصغرى ؟

أهداف البحث :

- الهدف الأول ، لفت انتباه الراغبين في الاستثمار والنهوض بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة وأصحاب القرار الى أهمية ودور حاضنات ريادة الاعمال في النهوض بهذه المشاريع ، بما يتاح لحاضنات ريادة الاعمال من خصوصية لا تتوفر خارجها ، مما يجعل منها بيئة مناسبة لتوطين هذه المشاريع ، وتحررها من التعقيدات الإدارية والإجراءات البيروقراطية التي تعيق تدفق المشاريع الصغيرة ونجاحها .

- الهدف الثاني ، التعرف على المزايا التي تتمتع بها حاضنة بناء لريادة الاعمال للنهوض واستقطاب المشروعات الصغرى ونتائج دراسة السوق وحجم الطلب المتوقع على هذه المشاريع .

أهمية البحث :

أهمية البحث تكمن في تسليط الضوء على نمط حاضنات الاعمال وأهميتها في دراسة عجلة الاقتصاد المحلي ودراسة عوامل نجاحها ، والبحث عن فرص عمل مباشرة وغير مباشرة ، وبناء المشاريع الصغرى ، وأثر ذلك على التنمية الاقتصادية التي تطال العديد من المجالات داخل الدولة .

قصد البحث :

يتبع الباحث المنهج الوصفي لوصف واستعراض الجانب النظري للبحث عن التعرف على خلفية وواقع وتطور مفهوم حاضنات الاعمال وعوامل نجاحها وأهميتها في الاستقطاب واحتضان المشروعات من خلال ما يميزها عن غيرها لخصوصيتها التي تتيحها شركات المنظمة لأعمالها والهدف من إنشائها . بالإضافة إلى التعريف بحاضنة بناء لريادة الاعمال في هذا الإطار مع إظهار جانب نتائج الدراسة التي أعدتها حاضنة بناء لتقييم السوق وتقدير حجم الطلب على المشروعات الاستثمارية في المجالات التجارية والخدمية واستثمار حجم الطلب المتوقع على المشروعات الصغرى من خلال هذه النتائج .

حدود البحث :

الحدود المكانية : حاضنة بناء لريادة الاعمال – ليبيا – طرابلس .

الحدود الزمنية للسنوات 2023م – 2025م

الدراسات السابقة :

الدراسة الأولى : نهال ، أحمد : 2008م ، حاضنات الاعمال ودورها في التنمية ، وتهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على حاضنات الاعمال وتحديد أدوارها التنموية من خلال نماذج دولية متعددة ، وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :

- إن حاضنات الاعمال تونس حققت مجموعة من النتائج كانت مهمة ، ألانها لم ترقى إلى مستوى تطلعات المسؤولين .
- رغبة الدولة المضيفة في جذب أكبر قدر من الاستثمارات المحلية والأجنبية لتركز على هذه الحاضنات .
- الإعفاءات الجبائية لا تشكل سوى أحد العوامل الأساسية المحفزة للاستثمار .
- نجاح حاضنات الاعمال بمدى تواجدها بموقع جغرافي استراتيجي وبناء تحتي تقني بالإضافة إلى نوعية الخدمات المقدمة، مستقرة وآمنة .

الدراسة الثانية : عبدالله الشهراني : 2012م ، الدور الاقتصادي لحاضنات الاعمال السعودية في جذب الاستثمارات ، وهدف هذه الدراسة بيان الدور الذي تلعبه حاضنات الاعمال في جذب الاستثمارات ، وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :

- إن حاضنات الاعمال حديثة العهد .
- تطورت حاضنات الاعمال بتطور الوضع الاقتصادي وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالتجارة الالكترونية وما شهدته من تطورات عبر فترات زمنية مختلفة .
- حاضنات الاعمال تسعى في تحقيق العديد من الأهداف التنموية.
- إن نجاح أي حاضنة اعمال في أي دولة من الدول يكون نجاحاً استراتيجياً مستقراً وإرادة ثابتة .
- تواجه حاضنات الاعمال العديد من التحديات التي تعيق أنشطتها .
- أن حاضنات الاعمال ستتخذ خطوات لتطوير جوانب مختلفة في الدول المضيفة ، كشركاء في نقل التجارب والخبرات والسلوكيات المتحضرة من خلال التعامل مع مشروعاتها مع أفراد من مناطق مختلفة من العالم .

الدراسة الثالثة : منور و سرير ، جامعة عبدالمالك السعدي ، تطوان :2014 ، دراسة نظرية عن حاضنات الاعمال بمدينة تطوان ، وتهدف هذه الدراسة إلى بيان مفهوم حاضنات الاعمال وتطورها التاريخي ، وكذلك الآثار المتوقعة لمشروع حاضنة تطوان لريادة الاعمال ، وقد توصلت هذه الدراسة إلى المجموعة من النتائج أهمها عدم وجود تعريف محدد للحاضنات الاعمال ، وهناك صور

وإشكال مختلفة لها ويتوقف نجاحها على توفر العوامل الحاكمة ، وان حاضنة الاعمال تطوان تساهم في تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية عند إدراجها في أولويات برنامج الإنعاش الاقتصادي .

الدراسة الرابعة : احمد علي صالح : 2010م ، دور الحاضنات في تعزيز المشاريع الريادية ، نظرية ووقائع ميدانية ، وهدفت هذه الدراسة بيان أسس إنشاء حاضنات الاعمال والعوامل المؤثرة في نجاحها ومعوقاتها ، وتوصلت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها عوامل النجاح اللازم لحاضنات الاعمال قد تتعدد ، إلا أن أهمية كل منها تتفاوت من حاضنة اعمال إلى أخرى ومن نشاط إلى آخر ومن مرحلة زمنية إلى أخرى .

تعريف حاضنات الأعمال و مسرعات الأعمال

لا يوجد معيار عالمي لما يعتبر حاضنة أعمال أو مسرعة أعمال . كما أن الحكومات لا تقدم تعريفات مشتركة لهذه المصطلحات وذلك باختلاف الأطر التشريعية التي تنظمها الدول المضيفة لها . ومع ذلك ، يشير الممارسون والباحثون عادة إلى بعض الصفات باعتبارها سمات مميزة لأنواع البرامج التي تعتبر حاضنات أعمال ومسرعات أعمال .

لكنها تشترك في تعاريف عامة على أنها حاضنات الأعمال هي مؤسسات أو برامج مصممة لدعم رواد الأعمال في المراحل الأولى من إنشاء مشاريعهم ، حيث تم تصميم الحاضنات لدعم رواد الأعمال في المراحل المبكرة جداً من تطوير الأعمال . غالباً ما يكون لدى رائد الأعمال في هذه المرحلة فكرة عن مشروع تجاري فقط ، ولم يقم بعد بإنشاء نموذج عمل أو تطوير الفكرة إلى ما يسمى (المنتج الأدنى القابل للتطبيق) ، مع إمكانية الوصول إلى شبكة من المستثمرين والخبراء ، لها خصوصيتها وتحكمها قوانين خاصة ، بهدف إتاحة أكبر قدر من حرية وسهولة المعاملات والمبادلات بغرض خلق فرص توظيف وجذب الاستثمارات المحلية والدولية . كما ان الشميمري وسرور (2013) يعرفان حاضنات الأعمال بأنها (وحدة خدمية تهدف إلى تحويل الأفكار والابتكارات إلى مشروعات اقتصادية منتجة، وذلك من خلال تقديم عدد من الخدمات لرواد الأعمال تشمل التأهيل والدعم المادي والمعنوي والاستضافة والإرشاد) . على عكس المسرعات ، غالباً ما تشارك الشركات الناشئة في حاضنة لعدة سنوات ، وقد توفر الحاضنة أحياناً مساحة عمل مادية . علاوة إلى ذلك ، قد توفر الحاضنات خدمات تجارية إضافية مثل الاستشارات القانونية وفرص التواصل . قد توفر الحاضنات أحياناً بعض رأس المال الأولي .

تهدف المسرعات إلى تعزيز نمو الشركات الناشئة التي هي أكثر تطوراً من تلك المشاركة في حاضنات الأعمال . عادة ما تكون المسرعات برامج قائمة على المجموعات (بمعنى أن عدداً من الشركات الناشئة تشارك في نفس الوقت ووفقاً لنفس الجدول الزمني) ، وتستمر لفترة محددة (عادة عدة أشهر) ، وتوفر توجيهات مكثفة ، وغالباً ما تبلغ ذروتها في يوم " العرض التوضيحي " ، حيث يعرض رواد الأعمال أعمالهم على المستثمرين المحتملين ووسائل الإعلام والجمهور الآخر . على عكس حاضنات الأعمال ، غالبا ما تقدم المسرعات راتب صغير أو استثمار أولي (تمويل بذري) مقابل حصة في الشركة الناشئة ، عادة ما تكون حوالي 5% إلى 7% .

يعتمد نجاح الشركات الناشئة في كثير من الأحيان على نوعية الدعم الذي تتلقاه في مراحلها الأولى ؛ لذا تعمل الحاضنات على تهيئة الظروف المثالية لمساعدتها على الاستقرار والنمو . فالفكرة الأساسية لهذه الحاضنات ليست فقط تقديم الدعم اللّوجستي ، بل تزويد رواد الأعمال بالأدوات والمهارات اللازمة لتحويل أفكارهم إلى مشروعات ناجحة ومستدامة.

خصوصية حاضنات الاعمال

تكمن أهمية حاضنات الاعمال وخصوصيتها في توفر العديد من المزايا والإعفاءات وسهولة انفتاحها على العالم الآخر وقدرتها على التصدي والتعاطي مع التحديات في بيئة عمل محيطة متغيرة ، خاصة في ضل ظهور التكتلات الاقتصادية الكبيرة وذلك بوسائل مبتكرة قادرة على التطور والتفاعل مع كل هذه المتغيرات التي تشهدها ساحات الإعمال في عالم اليوم المتغير .

المفهوم الاقتصادي لحاضنات الاعمال

تشكل فلسفة حاضنات الاعمال مدخلاً حديثاً باتجاه الانفتاح الاقتصادي . واقتصاديات السوق وسياسة التحرر والتعامل مع الأسواق والأنماط الاقتصادية المتعددة ، في إطار موائمة التطورات المتسارعة على الصعيد العالمي مع مقارباتها الداخلية الحاصلة

في العالم والميل لتحرير التجارة من خلال تداول الإنتاج ، ودمج الأسواق ، وإزالة الحواجز في وجه تدفق السلع ورؤوس الأموال والخدمات .

وترجع الأهمية الاقتصادية لحاضنات الاعمال من خلال تقديم العديد من الحوافز والخدمات للنشاط الاقتصادي وتهيئة البيئة الاستثمارية المناسبة وبما يسهم في تحسين التنمية الاقتصادية الشاملة .

نشأة وتطور فكرة ومفهوم حاضنات الاعمال

حاضنات الاعمال لها تاريخ قديم وتطورت عبر الزمن للتنفيذ أشكالا متعددة وأنواع مختلفة معتمدة في ذلك على عدد من المقومات والتطورات التاريخية التي فرضتها الحاجة لاتساع المعرفة والتنوع في مواجهة التقلبات الاقتصادية وزيادة حدة المنافسة وكذلك متطلبات البحث عن مصادر للدخل وصنع فرص للعمل والإحداث التنمية في عديد المجالات المصاحبة لنشاط حاضنات الاعمال . حيث تأسست أول حاضنة اعمال في الولايات المتحدة سنة 1959 ، من قبل (جوزيف مانكوسو) .

ظهرت فكرة حاضنات الاعمال منذ زمن بعيد وتطورت من مجرد أماكن للتدريب إلى أماكن تقدم العديد من الخدمات في مجالي التجارة والصناعة وإدارة الشؤون المالية والدعم الإداري والاستشاري وخلق أوجه للتشبيك والتأزر . كما تطورت من حيث المكان والمساحة ، فبعد أن كانت تقام في مراكز خطوط التجارة والصناعة وبمساحة صغيرة أصبحت تقام في أي مكان ومنها الأماكن النائية بغرض أعمارها وتطويرها كما أصبحت تقام على مساحات واسعة ، مع زيادة في الامتيازات الممنوحة لهذه الحاضنات لغرض جذب أكبر قدر ممكن من رؤوس الأموال .

تطور فكرة التخصص في إنشاء حاضنات الاعمال

تطور مفهوم وفكرة حاضنات الاعمال وتخصصها تبعا للمتغيرات على الساحة الدولية وذلك من حيث الأتي :

1. **نوعية النشاط والغرض :**

بعد أن كانت مجرد أماكن تمنح فيها المشروعات التجارية بعض الامتيازات بغرض تنشيط التجارة والصناعة ، أصبحت أماكن وأماكن تمارس فيها عمليات مختلفة من التجارة والتصنيع البسيط إلى التصنيع الثقيل والتجارة الدولية ، فضلا عن أنشطة الخدمات ، كذلك كونها أداة من أدوات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية.

2. **الموقع :**

فبعد أن كانت حاضنات الاعمال تتخذ مواقعها بالقرب من أو داخل المدن الصناعية او التجارية أصبحت بالإضافة تتخذ مواقعها بالقرب من الموانئ أو داخل البلاد لتعمير المناطق النائية وتنميتها .

3. **المساحة :**

بعد أن كانت تقام على مساحات محدودة أصبحت تقام على مساحات شاسعة ، بل أصبحت تشمل مدن أو موانئ أو جامعات بأكملها . (منور ، سرير : 2005م).

الأشكال الحديثة والمتطورة لحاضنات الاعمال

خلال الثلاث عقود الماضية ظهرت ونمت وترعرعت حاضنات الاعمال وتزايد أعدادها وتنوعت أشكالها وأنماطها وتصاعد دورها التنموي حتى أصبحت بنمطها الحالي، وأخذت أشكال جديدة نذكر منها الأتي :

أ. **حاضنة الاعمال الصناعية**

ينحصر وجود هذه الحاضنات في الدول المتقدمة لحداثتها مثل تركيا والصين وماليزيا وأمريكا وبريطانيا ، وقد ظهر هذا النمط من حاضنات الاعمال سنة 1980 وتهدف في المقام الأول والأساسي إلى توجيه المشاريع الصغرى والناشئة نحو السوق الداخلية لإنعاشه وخلق فرص العمل بعد أن أصبحت هذه الدول تتخبط في مشكلة البطالة . تنشأ هذه الفئة من أنواع حاضنات الأعمال بشكل رئيس في مراكز المدن الصناعية والتجارية وتعمل على تقديم وتبادل الخدمات والتسويق بين الشركات الصناعية الكبيرة والمشاريع الصغيرة التي تنضوي تحت لوائها ، فتعد الحاضنة هنا هي المركز المسؤول عن الإنتاج والتسويق .

ب. **المنطقة المالية الحرة**

امتد مفهوم حاضنات الاعمال إلى النشاط المالي ويتعلق الأمر بحاضنات الاعمال البنكية أو المالية، فيروز هذه المناطق يعود إلى بداية الستينات، وذلك على إثر الإجراءات الصارمة والتدابير التنظيمية المقيدة التي بدأ النظام المالي الدولي يخضع لها في مراقبة الصرف وحركة رؤوس الأموال ونسبة الاحتياط الإجباري وتحديد سقف الفائدة.

ج. حاضنات المجتمع العلمي :

بعد هذا النمط من حاضنات الاعمال الأكثر حداثة وتطورا ، على جميع الأشكال والظروف الضرورية للبحث العلمي بمختلف أشكاله ، وهو يتطلب توفر أشخاص ومستخدمين ذوي كفاءات وخبرة علمية كبيرة ، وتعتبر كل من تايوان وسنغافورة والصين مقرات البعض المجتمعات العلمية . يتركز هذا النوع من أنواع حاضنات الأعمال في مؤسسات الأبحاث ومراكز الجامعات ، ويختص في تبنِي تصميمات ومشاريع الطلاب والكادر التعليمي في الجامعة والعمل على تطويرها ومعالجتها والبدء بتنفيذها .

د. حاضنات الأعمال الإقليمية :

وهي من أنواع حاضنات الأعمال التي تتخصص في منطقة محددة من العالم ، قد تكون عدة دول صغيرة أو عدة كيانات اقتصادية متجاورة ، وهي تتجه اتجاهاً رئيساً إلى دعم رأس المال المحلي ومساعدة الأيدي العاملة على إيجاد الفرص المناسبة وربطها بمشاريع الإنتاج .

هـ. حاضنة الأعمال التقنية :

وهي الحاضنة القائمة على تبني الأفكار والتصميمات لمنتجات وبرامج ، ومساعدتها على التحول إلى مشاريع قائمة ؛ وذلك من خلال دعمها بالآلات والأجهزة المتنوعة .

اهداف حاضنات الاعمال

1. تنويع مصادر الدخل وتعظيم العائد من النقد الأجنبي .
2. توظيف الموارد المحلية وتحسين وتطوير الخدمات .
3. خلق فرص العمل المباشرة وغير المباشرة وهذا يؤدي تلقائياً إلى الحد من ظاهرة البطالة والبطالة المقنعة ، وكذلك تسهم في دفع الشباب للبدء بمشاريعه وأفكاره الاقتصادية الذاتية ، وبالتالي الدفع برجال أعمال جدد قادرين على تحريك العجلة الاقتصادية .
4. نقل وتوطين التقنية والمعرفة .
5. تحقيق مصلحة مشتركة بين الاقتصاد المحلي والاستثمار .
6. إقامة صناعات تصديرية تعتمد على المواد والموارد المحلية .

مقومات إنشاء حاضنات الاعمال

لا شك أن لإنشاء حاضنات الاعمال أسبابها ومقوماتها ومحفزاتها نذكرها كالأتي :

أولا : المقومات السياسية والأمنية

وجود رؤية سياسية تراعي المصالح الاقتصادية للدولة حيث يعد الاستقرار السياسي الركيزة الأساسية لنجاح أي بيئة اعمال ، أذ يمنح المستثمرين ورواد الاعمال الثقة في استمرارية القوانين والسياسات الداعمة للمشروعات ، كما أن غياب الاضطرابات والنزاعات يخلق بيئة امنة للمشروعات والمستثمرين على العمل داخل البلاد .

ثانيا : المقومات الاقتصادية

وجود رؤية إستراتيجية واضحة المعالم تمثل الفلسفة والأهداف الكلية للاقتصاد والمجتمع والمسار التنموي الذي تنتهجه الدولة ، مع وجود اقتصاد يتسم بسعر صرف يمتاز بالاستقرار النسبي ومعدلات نمو جيدة ، وضوابط مالية للأشراف على البنوك والمؤسسات المالية الأخرى تتبع أنظمة التدقيق والمراجعة وفقا للمعايير الدولية .

ثالثاً : المقومات البشرية

مدى توفر الأيدي العاملة الماهرة والمؤهلة للعمل في الشركات والمشروعات الاستثمارية التي تقام في حاضنة الاعمال والتي غالبا ما تتميز كونها رخيصة نسبيا ولها القدرة على التحرك والتنقل من العمل داخل الدولة الى العمل داخل المشروعات الصغرى بحاضنات الاعمال .

رابعاً : المقومات التشريعية

وجوب توفير الأساس القانوني لإنشاء حاضنة الاعمال وإدارتها والمزايا والحوافز التي توفرها مع أهمية الثبات النسبي لهذه التشريعات . كما يتطلب وضوح وانسجام وتوافق القوانين المتعلقة بالاستثمار والتصدير والاستيراد والنقل وغيرها من القوانين ذات العلاقة بنشاط الاقتصادي مع تشريعات وأنظمة حاضنات الاعمال .

معوقات وتحديات حاضنات الاعمال

تتركز المعوقات والتحديات التي تواجه حاضنات الاعمال في الإرث التاريخي لنمط الاقتصاد الليبي وعدم وضوح هويته مع تأخر النظام الإداري في مواكبة التطورات العالمية في مجال ريادة الإعمال ، علاوة على ذلك ، عدم وضوح وانسجام وتوافق القوانين والإجراءات المتعلقة بالاستثمار والتصدير والاستيراد والنقل مع تشريعات وأنظمة حاضنات الاعمال إضافة الى تعددها وعدم ثباتها وتقلبها وأحيانا القيود المفروضة على إصدارها أو تعديلها . كما ان عدم الاستقرار السياسي والوضع الأمني للدولة يلعب دور التحدي الأكبر .

يندرج كذلك ضمن المعوقات والتحديات ما يتعلق بالجوانب الاقتصادية والمالية للدولة متمثلة في :

أ. عدم وضوح أو استقرار سياسة واستراتيجية الدولة المضيفة في تعاملها مع حاضنة الاعمال .

ب. عدم استقرار أداء الاقتصاد الكلي في الدولة متمثلا في (عجز الموازنة العامة للدولة . ارتفاع وعدم ثبات سعر الصرف – السياسات المالية المتقلبة . عدم توفر المواد الخام والصناعات الوسيطة – عدم قدرة المؤسسات المالية على الإقراض – ضعف السياسات التسويقية والترويجية لجذب الاستثمار – انضمام الدولة لتكتلات اقتصادية إقليمية – تأخر المنظومة المصرفية والجمركية في عدم قدرتها على مجاراة ومواكبة هذا المجال) .

كذلك يمثل افتقاد حاضنات الاعمال والدولة المضيفة للبنية التحتية المادية والمعلوماتية التي تتوافق ومتطلبات توطين الاستثمار أو عدم كفاءتها من شأنه عدم قدرة حاضنات الاعمال على المنافسة والتطور بل وإمكانية فشلها .

وفي ذات السياق فأن الفشل في تهيئة بيئة إدارية محابية للاستثمار في حاضنات الاعمال من شأنه تعثر نشاطها ونجاحها وذلك لعدم فهم فلسفة وخصوصية حاضنات الاعمال من قبل الجهات ذات العلاقة المرتبطة بعمل المنطقة وكذلك تداخل وتعدد الجهات الراعية والمشرفة على توطين الاستثمار في الدولة .

المزايا والحوافز والإعفاءات لحاضنات الاعمال وللمستثمرين :

تتحصل حاضنات الاعمال على العديد من المزايا والحوافز والإعفاءات بموجب تشريعات المنظمة لأعمالها بهدف استقطاب الاستثمار وتوفير مزايا نسبية تجعل منها محل أنظار ووجهة رؤوس أموال المستثمرين ، وأيضا كأداة استراتيجية لتسريع نمو المشروعات الناشئة ، وقد تختلف هذه المزايا من حاضنة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى ، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

1. حرية اختيار مجال الاستثمار .
2. عدم وجود قيود على جنسية وحدود رأس المال .
3. حرية اختيار الشكل القانوني للمشروع .
4. حرية تحويل الأرباح والمال المستثمر وإعادة تصديره .
5. رفع القيود الضريبية والجمركية وغيرها على واردات المشاريع الاستثمارية .
6. حرية تحديد أسعار المنتجات وتحديد نسبة الأرباح .
7. يمنح المستثمرون تسهيلات في الإقامة كما يمنحون تسهيلات في الإقامة بناء على طلب المشروع .

8. يسمح بتحويل رأس مال المستثمر في حاضنة الاعمال والأرباح الناشئة عنه إلى الخارج كليا أو جزئيا دون قيد أو شرط .

إيجابيات وأثر حاضنات الاعمال التنموية على الاقتصاد المحلي للدولة :

1. جذب الاستثمار الأجنبي .
2. تنامي وازدهار قيمة التجارة المحلية وعمليات الإصلاح الاقتصادي وتحقيق الرفاهية الاقتصادية وخلق التنمية المكانية وتوسعها .
3. صناعة أكبر عدد ممكن من فرص العمل لخفض البطالة .
4. تنمية مهارات الموارد البشرية الذي يعد عنصر أساسي لتحسين الظروف الاجتماعية وتنشيط وتطوير القطاعات الأخرى المصاحبة لنشاط حاضنات الاعمال كالأنشطة الخدمية وغيرها .
5. إيجاد احتياطي مهم من العملة الصعبة الأجنبية والمساهمة في تطوير صادرات الدولة .
6. نافذة تطل بها اقتصاديات الدول النامية على تجارب وقدرات مجتمعات أخرى متقدمة لنقل التقنية والمعرفة.

حاضنات الاعمال حول العالم

من الصعب تحديد العدد الدقيق لحاضنات الأعمال في العالم ، لكن هناك تقديرات صادرة عن مؤسسات دولية متخصصة توضح الصورة بشكل تقريبي ، وفقاً لتقديرات الرابطة الوطنية لحاضنات الأعمال **National Business Incubation Association (NBIA)** الصادرة عام 2009 ، يوجد حوالي 7000 حاضنة أعمال حول العالم .

(المصدر : البنك الدولي **itions and PrinciplesBusiness Incubation Defin**)

بعض التقديرات السابقة أشارت إلى وجود أكثر من 3500 حاضنة في فترة سابقة . وتشير الدراسات إلى أن البيانات المتوفرة غير مكتملة ، ولا يوجد سجل عالمي موحد يشمل جميع الحاضنات العاملة في العالم .

يمكن القول إن عدد حاضنات الأعمال في العالم يقدر بعدة آلاف ، وتتقارب معظم التقديرات حول رقم يقارب 7000 حاضنة منتشرة في مختلف القارات .

وفقاً لـ **UBI Global** فإن لديهم مجتمعا مكونا من (أكثر من 1000 حاضنة وتسريع أعمال في أكثر من 90 دولة) .

إحدى الدراسات المستقلة أشارت إلى وجود 1414 حاضنة أعمال حول العالم في تحديث لعام 2025 . لكن هذا العدد يبدو أقل بكثير من التقديرات القديمة التي تحدثت عن عدة آلاف من الحاضنات حول العالم ، مما يشير إلى احتمال أن الأرقام المذكورة تغطي فقط جزءاً منها أو حاضنات ذات معايير محددة.

ماهية المشروعات الصغرى والناشئة

يعرف المشروع على أنه " نشاط تستخدم فيه موارد معينة وتنفق من أجله الأموال للحصول على منافع متوقعة خلال فترة زمنية معينة " .

مفهوم المشروعات الصغرى والناشئة :

لا يوجد تعريف جامع يشمل المشروعات الصغرى والناشئة واختلفت النظرة العلمية والعملية في ذلك اعتماده على عدة عوامل منها :

- نوع المشروع
- الحد الأدنى والأعلى للمشروع
- الحد الأدنى والأعلى لحجم الاستثمار
- جودة منتجات المشروع وتوزيعها
- شكل الإدارة والتنظيم للمشروع
- مستوى التقنية المستخدمة في المشروع
- شكل المشروع من الناحية القانونية

أنواع المشروعات :

تعدد أنواع المشروعات الصغرى والناشئة يعتمد على مجالاتها وأهدافها ونظمها إنتاجها وشكلها القانوني وفقًا للآتي :

1. المجال : الصناعي – تجاري – خدمي
2. الهدف : تحقيق الربح – إشباع احتياجات – إيجاد فرص عمل
3. الشكل القانوني : ملكية فردية – تشاركية جماعية – شركة فردية – شركة مساهمة

مصادر أفكار المشروعات الصغرى والناشئة :

تعتبر الفكرة هي الشرارة الأولى لأي مشروع ، وقد يكون لدى كل منا العديد من الأفكار التي يمكن أن تؤدي في حالة دراستها جيداً إلى مشروع ناجح . والفكرة الجيدة تمثل أول خطوة ناجحة لتنفيذ مشروع ما ، على الرغم من أنها أسهل خطوة إلا أن هناك اعتبارات يجب أخذها في الاعتبار في مقدمتها توفر الإمكانيات المالية اللازمة للمشروع . وللوصل الى فكرة ناجحة يجب الإجابة على الأسئلة التالية :

- ماهي مهارتك واهتماماتك ، أعمالك وهواياتك ؟
- ما هي السلع أو الخدمات التي تعتقد أن البيئة المحيطة في حاجة لها ؟
- هل لديك أفكار لتطوير سلعة أو خدمة ما ؟
- هل توجد احتياجات غير متوفرة محليا يسافر إليها الناس؟
- هل تتوفر لديك علاقات ببعض المنتجين والمستهلكين لمنتج معين ؟
- هل يوجد موارد مادية وبشرية غير مستخدمة وهناك فرص وإمكانيات لاستخدامها ؟
- هل هناك مشاكل تعترض عمليات التنمية بالإمكان توليد أفكار من خلالها ؟
- هل هناك نقص في التسهيلات التسويقية للسلع من الممكن أن توحي بأفكار لمشروعات ؟
- هل المشكلات التي تعترض مشروعات أخرى توحي لك بأفكار لمشروعات جديدة ؟

هذا يوصلنا إلى تحديد فكرة المشروع المستهدف ومن بعدها يأتي دور التقييم لهذه الفكرة من خلال المعلومات المتاحة ، بعد ذلك تأتي مرحلة إعداد دراسة الجدوى المبدئية للمشروع ، في حالة ظهور مؤشرات مشجعة يتم الانطلاق نحو مراحل التخطيط لتنفيذ المشروع .

التجربة الليبية في مجال حاضنات الاعمال

التجربة الليبية في مجال حاضنات الأعمال تمثل إحدى المحاولات الجادة لتعزيز ثقافة الريادة والابتكار في البيئة الأكاديمية ، حيث اتخذت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي خطوات مؤسسية واضحة لدعم هذا الاتجاه . فقد صدر قرار رقم (543) لسنة 2018 بشأن استحداث مراكز تنمية ريادة الأعمال والابتكار في عدد (11) جامعة عامة ، تلاه قرار رقم (1648) لسنة 2022 بإنشاء عدد (14) مركز جديد للريادة والابتكار بالجامعات والأكاديمية الليبية ، وأطر ذلك تنظيمياً بقرار رقم (1633) لسنة 2022 الذي اعتمد اللائحة المنظمة لعمل هذه المراكز .

ورغم أهمية هذه الخطوات في وضع الأساس القانوني والمؤسسي لحاضنات الأعمال ، إلا أن التجربة ما زالت تواجه تحديات متعددة ، أبرزها ضعف التمويل وغياب آليات التنسيق الفعال بين المراكز والقطاع الخاص ، إضافة إلى محدودية الكفاءات المتخصصة في إدارة الابتكار وريادة الأعمال داخل الجامعات . كما أن التركيز ما زال منصباً على التأسيس الإداري أكثر من الاهتمام بالمخرجات الفعلية كالمشروعات الناشئة وبراءات الاختراع .

إن نجاح التجربة الليبية يتطلب تحويل هذه المراكز من هياكل تنظيمية إلى منظومات إنتاج معرفي واقتصادي قادرة على احتضان الأفكار وتحويلها إلى منتجات وخدمات تنافسية . ويتحقق ذلك من خلال تبني شراكات استراتيجية مع مؤسسات التمويل والقطاع الخاص ، وتفعيل برامج تدريب وتمويل موجهة للشباب ، بما يجعل هذه المراكز نواة حقيقية لاقتصاد مبني على المعرفة والابتكار في ليبيا .

التعريف بحاضنة بناء لريادة الاعمال

حاضنة بناء (BINA INCUBATOR) هي جزء من برنامج بناء الدولي BINA PROGRAM وهو مبادرة إقليمية تهدف إلى تمكين ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية وتعزيز القدرات المؤسسية والريادية في المجتمعات الهشة.

في ليبيا ، تم تدشين الحاضنة رسميا في العاصمة طرابلس يوم 17 أكتوبر 2022 بحضور رسمي من وزارة الشباب ، معتبرة أنها نقطة انطلاق فعلية لدعم وتمكين الشباب الليبي في مجال ريادة الأعمال وتحول الأفكار إلى مشروعات قابلة للنمو .

تهدف الحاضنة إلى توفير التدريب والتوجيه للمشروعات الناشئة وأصحاب الأفكار الريادية ، إضافة إلى فتح قنوات الوصول إلى التمويل والأسواق. كما ان ، من الخدمات التي تقدمها حاضنة بناء :

تدريب المتعاملين مع بنوك وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، مثل برامج التأهيل التي نفذت بالتعاون مع مصرف ليبيا المركزي والمؤسسة الليبية للدراسات المصرفية ، والتي شملت مدراء وممثلين من البنوك الليبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

استقطاب الشراكات مع الجامعات : مثلاً تم توقيع مذكرة تفاهم مع جامعة طرابلس (مركز الريادة والابتكار) لتعزيز التعاون وتبادل الخبرات.

كذلك تعمل الحاضنة على تقديم حزم تدريبية ومنظومة توجيه (ORSHIPMENT) وربط المستفيدين بآليات تمويل وشراكات أكاديمية ومؤسسية ؛ وقد أبرمت مذكرات تفاهم مع مؤسسات محلية ، لتعزيز التعاون ونقل الخبرات . تبين تقارير زيارات بعض مؤسسات التمويل أن الحاضنة ساهمت في برامج تدريبية واسعة النطاق : برنامج دعم تمويل المشروعات الصغير والمتوسطة مكن حوالي 60 شركة/مشروع ناشئ من الوصول إلى تدريب وتمكين مالي ، وساهم في بناء شبكة من 25 مرشداً / مدرباً ، ودعم 60 عاملا حرا لتسهيل دخولهم لسوق العمل . كما أدت شراكاتها مع منظمات دولية ومحلية إلى دعم حالات عملية ، شراكات ميدانية مع منظمات مثل مؤسسة SPARK أدت إلى دعم 15 مشروعاً محلياً وخلق وظائف (إضافة نحو 67 وظيفة مباشرة ، بالإضافة الى 165 وظيفة غير مباشرة في إحدى المبادرات) . على صعيد الحوكمة والتشبيك ، دخلت الحاضنة في شراكات تشغيلية مع بلديات ومراكز محلية لتوسيع الوصول إلى رواد الأعمال في طرابلس ومحيطها ، ما يزيد فرص التمركز المؤسسي والاستفادة من موارد الحكم المحلي لتسريع نمو المشروعات.

التحديات التي تواجه حاضنة بناء لريادة الاعمال :

رغم انطلاقتها ، يبقى التحدي الأكبر هو استدامة التمويل وضمان أن البرامج لا تظل مؤقتة أو تعتمد حصريا على الدعم الخارجي . كذلك ، تحتاج الحاضنة إلى تعزيز الروابط الفعلية مع القطاع الخاص بحيث لا تكتفي بالتدريب النظري بل تحول المناشط إلى مشروعات منتجة . من المهم أيضاً وجود مؤشرات دقيقة للقياس مثل عدد المشاريع التي تخرج من الحاضنة ، نسبة استمرارها ، ووظائفها المولدة ، حتى يتم تقييم الأداء بشكل موضوعي .

بالرغم من هذه الإنجازات الملموسة ، تواجه حاضنة بناء تحديات شائعة ، مثل الاعتماد الجزئي على تمويل خارجي (المؤسسات والمنظمات الدولية) ، والحاجة إلى مؤشرات أداء منهجية لقياس استدامة المشروعات وديمومة التوظيف ، وأهمية توسيع النطاق الجغرافي للخدمات خارج العاصمة لضمان أثر وطني أوسع. أخيراً ، يجب أن يتم الاهتمام بتوزيع جغرافي أوسع (ليبيا ليست طرابلس فقط) ليشمل المناطق الداخلية والمناطق التي ليست بها بنية تحتية ريادية قوية.

مقومات وفرص توطين المشروعات الصغرى والناشئة عن طريق حاضنات الاعمال :

شأنها شأن حاضنات الاعمال الأخرى في العالم ، تتمتع حاضنات الاعمال في ليبيا بناء بمزايا كفلتها لها التشريعات واللوائح المنظمة لعملها بالإضافة إلى موقعها الجغرافي المميز الذي يتوسط العديد من الفضاءات الاقتصادية ويعمل كحلقة وصل مهمة على خارطة التجارة الدولية ، والاهم من ذلك توفر التسهيلات الإجرائية غير المتبعة في تأسيس الأنشطة داخل الدولة والتي عادة ما تمثل قلق للراغبين في الاستثمار بسبب البيروقراطية المتبعة في هذا الشأن . حيث أن كافة الإجراءات ذات العلاقة بتأسيس وإصدار التراخيص وانطلاق المشروع الاستثماري تتم داخل اطار واختصاص الجهات المعنية ، مما يعطي ذلك دافعا قويا لاستقطاب المستثمر المحلي والأجنبي ، إضافة إلى المرونة في التعامل والتعاطي مع أي مستجدات أو متغيرات تخص بيئة العمل المحلية على وجه الخصوص والتي من شأنها تسهيل الإجراءات وتوطين الاستثمارات وتحقيق المصلحة المشتركة ما بين المستثمر ورائد الاعمال ، وفيما يلي عرض النتائج الدراسات التي تمت لتقييم السوق وتقدير حجم الطلب المتوقع على المشروعات داخل حاضنة الاعمال .

دراسات السوق وحجم الطلب على المشروعات وفرص العمل عن طريق حاضنات الاعمال :

- قام مركز البحوث الاقتصادية التابع لجامعة بنغازي بالتعاون مع حاضنة بناء بإعداد دراسة جدوى ، تركزت على تقدير حجم الطلب على المشروعات الصغرى ومتناهية الصغرى وكذلك فرص العمل وتحديد نوع التطوير والمرافق والاحتياجات المطلوبة لتوطين هذه المشروعات وترجمتها على شكل مخطط رئيسي شامل .
- خلصت دراسة السوق إلى تنامي حجم الطلب على العديد من الأنشطة والقطاعات الاقتصادية بمختلف أحجامها (الصغرى والناشئة) خلال العشرين سنة من الانطلاق الفعلي لمشروعات ريادة الاعمال باستكمال البنية التحتية المنجز منها حاليا 65 % والمتوقع الانتهاء منها أواخر هذا العام 2027م ، والجداول التالية توضح نتائج هذه الدراسة :

عدد المشروعات المستهدف توطينها خلال (20) سنة

السنوات	السنة الخامسة	السنة العاشرة	السنة الخامسة عشر	السنة العشرون
عدد المشروعات	336	494	713	1009

فرص عمل

السنوات	السنة الخامسة	السنة العاشرة	السنة الخامسة عشر	السنة العشرون
فرص عمل	30870	44607	60146	79122

المصدر (دراسة مركز البحوث الاقتصادية 2023م)

المشروعات الصغرى والناشئة التي أوصت الدراسة بتأهيلها عن طريق ريادة الاعمال :

تهدف الدراسة إلى تحديد أنواع المشاريع أوصت بتأهيلها في المجالات الصناعية والتجارية والخدمية وفقاً لنسب محددة للمشروعات الصغرى والناشئة ، معتمدة في ذلك على معايير تشمل معايير العمالة ، ودراسة السوق المحلي والطلب العالمي ، حيث انتهت الدراسة للنتائج التالية :

نسب المشروعات الصغرى والناشئة للإجمالي الكلي للمشروعات المستهدف توطينها بالدولة

نوع النشاط	صغير – متوسط
خدمات إنشائية	% 20
الصناعات الغذائية	%75
الصناعات الكيماوية	%20
الصناعات البلاستيكية	%90
صناعة مواد البناء	%30
الصناعات المعدنية	%95
خدمات تخزين البضائع	%70
خدمات المالية والمصرفية	%80
خدمات النفط والغاز	%20

من خلال هذه النتائج ، تم احتساب عدد المشروعات الصغرى والناشئة المستهدف توطينها عن طريق حاضنات الاعمال من حيث مجالاتها واعدادها خلال العشرين سنة من الانطلاق الفعلي لمشروعات ريادة الاعمال .

النتائج :

- يتمتع عمل حاضنات الاعمال بأنظمة تتسم بالمرونة الكافية والتسهيلات المطلوبة مما يجعلها بيئة جذابة لاستيعاب وتوطين واستقطاب العديد من المشروعات الصغرى والناشئة في كافة المجالات .
- توفر الظروف والعوامل اللازمة للنجاح والمزايا التي من شأنها أن تدعم وتشجع حاضنات الاعمال في ليبيا للعمل في دوراتها في النهوض بالمشروعات الصغرى والمتوسطة .
- تمتع حاضنات الاعمال بالمزايا والإعفاءات والحوافز التي كفلتها التشريعات واللوائح المنظمة لتوطين المشروعات الصغرى والمتوسطة من خلال بيئة عمل مشجعة بعيدة عن التكاليف والبيروقراطية الإدارية .
- نتائج دراسات السوق من قبل المراكز البحثية توضح حجم الطلب الكبير على توطين المشروعات الصغرى والمتوسطة عن طريق حاضنات ومراكز ريادة الاعمال بالجامعات الليبية .

التوصيات :

1. من المهم فهم القطاعات والمؤسسات ذات الصلة بنشاط حاضنات ومراكز ريادة الاعمال وأهميتها .
2. تطوير أنظمة ولوائح تنافسية لنجاح عمل حاضنات ومراكز ريادة الاعمال .
3. التركيز على الأنشطة ذات الكثافة العمالية والتوسع التقني .
4. الاستمرار في تطوير حاضنات ومراكز ريادة الاعمال والابتكار وفقاً للمواصفات العالمية.
5. الاهتمام بالعنصر البشري وتطويره بما يواكب عمليات الإدارة والتشغيل الحديثة والآليات الترويجية والتواصل مع المستثمرين المتميزين .
6. الاهتمام بالتطوير المؤسسي لحاضنات ومراكز ريادة الاعمال لإنجاز الأعمال التجارية ودعم وجودها .
7. إمكانية الدخول في شراكات الإدارة وتشغيل وتطوير حاضنات ومراكز ريادة الاعمال والابتكار بما يتيح تطوير الأداء.

المراجع :

1. الشميمري أحمد وسرور علي سرور ، حاضنات الأعمال ، مكتبة الشقري . الرياض 2013 .

2. آدم ج. ليفين ، دور حاضنات الأعمال ومسرعات الأعمال في دعم ريادة الأعمال ، https://crsreports.congress.gov | IF12794
3. أحمد على صالح ، دور الحاضنات في تعزيز المشاريع الريادية أساسيات نظرية ووقائع ميدانية ، مجلة البحوث المالية والتجارية ، ع 1 ، 2010 ، ص ص 212- 196 .
4. منور وسرير ، دراسة نظرية عن حاضنات الاعمال بمدينة تطوان ، جامعة عبدالمالك السعدي المغرب ، 2010.
5. محمد الأسود ، "دراسة حول مشروع حاضنات الأعمال والابتكار التقني وآليات تنفيذه" ، ورشة عمل حول المشروعات المتوسطة والصغيرة ، مجلس التخطيط الوطني ، ليبيا ، 2007.
6. الشبراوي إبراهيم عاطف ، حاضنات الأعمال مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية ، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة ، 2005، ص 56.
7. نهال ، أحمد ، حاضنات الاعمال ودورها في التنمية ، تونس ، 2008 .
8. أحمد بن قطاف ، دور برامج احتضان الأعمال في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة دراسة لبعض التجارب العالمية مع الاشارة لتجربة الجزائر ، مجلة الاقتصاد الجديد ، 1(14) ، 2016، ص ص 140-141.
9. إنعام عبد الزهرة ، حاضنات الأعمال وإدارة العمليات : مدخل نظري ، مجلة مركز دراسات الكوفة ، ع12، 2011، ص ص 227- 247.
10. عبدالله الشهراني ، الدور الاقتصادي لحاضنات الاعمال في جذب الاستثمارات ، السعودية ، 2012 .
11. حسين عليان الهرامشة، دور حاضنات الأعمال في إيجاد المشروعات الريادية التكنولوجية وتطويرها في الأردن ، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، مج 14 ، ع 2، 2014، ص ص 196-209.
12. منى رضوان ، واقع حاضنات الأعمال ودورها في دعم المشاريع الصغيرة لدى الشباب في قطاع غزة ، مؤتمر الشباب والتنمية في فلسطين مشكلات وحلول، فلسطين ، غزة ، ابريل 2012، 563-623
13. فايز النجار ، محمد العلي ، الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة ، عمان : دار حامد للنشر والتوزيع ،2006، ص 6 .
14. مجدي عوض مبارك ، الريادة في الأعمال ، إربد : الأردن عالم الكتاب الحديث ، 2009
15. جابر مهدي مهدي ، أثر حاضنات المشروعات في ريادية الأعمال ، دراسات الجزائر ، عدد 35 ، 2015 ، ص ص 85-110.
16. نيفين منير توفيق ، مفهوم حاضنات الأعمال وتطبيقاتها في الحالة المصرية ، مجلة النهضة ، مج 14 ، عدد2 ، 2013، 89-122.
17. عبد القادر شارف ، تكنولوجيا الحاضنات ومكافحة البطالة في العالم العربي : الأدوات والفرص والتحديات ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، ع 16، 2017، ص ص. 63-78.
18. أنظر :

Wiggins, Joel, And Gibson, David V., "Overview Of Us Incubatorsand the case of the Austin Technology Incubator ", 2003.

19. أنظر :

NBIA: " what is incubators " , disponible sur le site web :www.nbia.org/resource_center/what_is/index.php le: 12/01/2010